



أثر الإدارة الإستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني

إعداد

بلال عزريل

باحث دكتوراه - جامعة صفاقس بتونس

bilalozreal@gmail.com

مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد السابع والأربعون - العدد الأول يناير 2025

رابط المجلة: <https://zcom.journals.ekb.eg/>

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى فهم تأثير الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والاستبيان كأداة للدراسة. تم اختيار عينة عشوائية تضم 100 مسؤول في القطاع الصناعي في الضفة الغربية.

أظهرت نتائج الدراسة أن الإدارة الاستراتيجية لها تأثير إيجابي على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني، خاصة في البُعد الاقتصادي. كما أشارت الدراسة إلى تأثير إيجابي قوى للإدارة الاستراتيجية على البُعد الاجتماعي والبيئي في هذا القطاع.

وفي ضوء النتائج، أوصى الباحث بعدة توصيات مهمة، منها تعزيز الاستراتيجيات الداعمة للنمو الاقتصادي في القطاع الصناعي، مثل إقامة شراكات مع مؤسسات تعليمية وتدريبية لتعزيز مهارات العمالة وزيادة الفرص الوظيفية. كما أوصى بتطوير برامج اجتماعية تساهم في تحسين المسؤولية الاجتماعية للشركات، من خلال دعم المشاريع المحلية والمشاركة في الحملات الإنسانية، مما يساهم في تعزيز الصورة العامة للشركات وضمان استمراريتها.

يركز البحث على أهمية تبني الإدارة الاستراتيجية كأداة لتعزيز الاستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني، ويسلط الضوء على الحاجة لتنفيذ التوصيات المقترحة لضمان تحقيق الأهداف المسطرة.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الاستراتيجية، التنمية المستدامة، القطاع الصناعي الفلسطيني.

المقدمة:

تواجه كافة المؤسسات والمنظمات في عصرنا الحالي تحديات كبيرة نتيجة للتطورات العلمية والتقنية السريعة والمستمرة، وأمام هذه التحديات الملحة، أصبحت الإدارة التقليدية غير قادرة على تحقيق المنافسة اللازمة، لذا، يجب على المؤسسات والمنظمات الاستفادة من أحدث الأساليب الإدارية المتاحة لها، وتحسين أدائها لتصبح قادرة على التنافس بفعالية، ويعتبر التركيز على الإدارة الاستراتيجية أمراً حاسماً، حيث تساعد هذه العملية على تصميم وتنفيذ وتقييم الاستراتيجيات التي تمكن المنظمة من تحقيق أهدافها بشكل فعال، وبالتالي، فإن الإدارة الاستراتيجية ليست مجرد ترف، بل هي ضرورة لرفع أداء المنظمات وضمان نجاحها في المستقبل، شريطة تطبيقها بشكل سليم وفعال (زرفاوي، 2019).

فالإدارة الاستراتيجية تُعد جسراً يربط بين الواقع وبين القادم المُتوقع، لذلك لا بد للمنظمات من وضع خارطة طريق لتوصلها إلى ما تصبو إليه في المستقبل تكون مبنية على تخطيط استراتيجي واضح، يعتمد على دقة المعلومات التي يتم جمعها وعلى خبرة وكفاءة من يقع على عاتقهم تجسيد هذه المعلومات إلى فرص وأهداف قابلة للتحقيق، بما يتناسب مع ما تملكه المنظمات من قدرات وموارد داخلية، لاسيما الموارد البشرية وفرق العمل التي تملك القدرات والمعرفة المتراكمة وتسعى دائماً إلى التعلم المستمر ومواكبة أحدث التطورات التي تمكنها من تنفيذ الاستراتيجيات، ومتابعتها أولاً بأول لمعرفة ما إذا كانت تسير بالاتجاه الصحيح المخطط له، أم أنها بحاجة إلى إجراءات تصحيحية لتقويم مسارها وضمان وصولها إلى أفضل ممارسات للمنظمات الذكية، والذي يقودها إلى تحقيق رسالتها وأهدافها على أرض الواقع بفاعلية ومرونة عالية (القطامين، 2019).

ويُعد موضوع التنمية المستدامة من المواضيع الهامة التي تناقش في القمم والمؤتمرات والندوات التي تقام في جميع دول العالم، كما أنها محور رئيسي في خطط دول العالم وسياساتها، التي تسعى جاهدة إلى تحقيقها، فهي ثلاثية الأذرع تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق العدالة الاجتماعية وكل ما يعود على المجتمع بالنفع، وكل ذلك بالموازنة مع الحفاظ على البيئة ومواردها. إن مفهوم التنمية المستدامة ليس فقط مجرد مفهوم، وإنما يتعدى ذلك إلى أن يكون فلسفة علمية، فاختلف الجميع على إيجاد مفهوم واحد، فكل عرفه بطريقته الخاصة، لكن الجميع يتفق على أنها السبيل لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل (فراحتية، 2018).

فالتنمية المستدامة تعتبر خطوة نحو الاقتصاد العالمي المستدام، وذلك من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة لدى المؤسسات وأنشطتها، وتعزيز الثقة وتبادل القيم التي يبني عليها المجتمع، ويجعلها أكثر تماسكاً، وبالإضافة لإعطاء فرصة للجهات الحكومية لتقييم مساهمة المنظمات في التنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة وتوجيه جهودها لقضايا تهم المجتمع (Al – Dhaimesh, Al Zobi, 2019)

وتسعى الإدارة في أي منظمة أو مؤسسة لتطوير العمل فيها وتعزيزه لتحقيق أهدافها ومن ضمنها تعزيز التنمية المستدامة، إذ أن الإدارة الاستراتيجية تسهم في تحقيق تلك التنمية (الرشيدي، 2016)، وكذلك علاقة توافقية بين الإدارة الاستراتيجية والتنمية المستدامة (جابو، 2021)، وبالتالي هناك ارتباط وثيق بين أهداف المنظمة الاستراتيجية وأهداف التنمية المستدامة ولا يمكن الفصل بينهما وهذا يرجع لتشابه فلسفة وضعها وبنائها في البداية ورؤيتها وغاياتها في النهاية، إذ أن غايات وأهداف التنمية المستدامة ورؤيتها المستقبلية البعيدة تحتم عليها الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي كوسيلة عمل ناجحة وتبني الإدارة الاستراتيجية كمنظومة عمل متكامل متجددة وديناميكية (السيباني، 2023)، وعليه فإن تفعيل الإدارة الاستراتيجية في المؤسسات والمنظمات يسهم في تحقيق التنمية المستدامة فيها (فرحان، 2023).

ومن هنا جاء البحث الحالي للتعرف على أثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني.

مصطلحات والتعريفات الأجرائية للدراسة:

جدول رقم (1/1)

مصطلحات الدراسة

المصطلح	التعريف
الإدارة الاستراتيجية	نطاق شامل ومتكامل يُعني بتفسير وتحليل كافة النشاطات والعمليات التي تقوم بها المنظمة، من خلال تتبع سلسلة ممنهجة من الخطوات، للكشف عن الارتباط التأثيري للمنظمة مع بيئتها، وانعكاسات ذلك على تحسين مركزها في بيئة العمل وتحسين الأداء الاستراتيجي لها (البلوشي، 2020).
التعريف الإجرائي للإدارة الاستراتيجية	العملية التي تهدف إلى توجيه وتنسيق أنشطة الجهاز بشكل شامل ومتكامل، من خلال تحليل وتقييم البيئة الأمنية والسياسية والاقتصادية التي يعمل فيها، ومن ثم وضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.
التنمية المستدامة	"إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتغيير التوجه، بطريقة تضمن تحقيق واستمرار وإرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية، دون تأثير على الأجيال القادمة (طبية، 2022: 3692)، وتتضمن التنمية المستدامة الأبعاد الآتية (دقة، 2022: 15)

البعد البيئي	الاستخدام الرشيد للموارد القابلة للنضوب، لترك بيئة مماثلة للأجيال القادمة لعدم وجود بدائل لتلك الموارد، ومراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات، مع التحديد الدقيق للكمية التي ينبغي استخدامها من كل مورد من تلك الموارد. (دقة، 2022: 15)
البعد الاقتصادي	تحقيق زيادة في الدخل القومي، ورفع مستوى المعيشة، وتقليل التفاوت الطبقي، وتعديل المدخول النسبي في المدخول القومي، بالإضافة إلى إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع. (دقة، 2022: 15)
البعد الاجتماعي	تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، ومشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية، وتحقيق العدالة والمساواة والإنصاف. (دقة، 2022: 15)
التعريف الإجرائي للتنمية المستدامة	هي عملية إدارة وحماية الموارد الطبيعية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات الحالية للأجيال دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وتتجلى هذه التنمية في تحقيق توازن متكامل بين البعد البيئي، والبعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الدراسات السابقة.

الدراسات السابقة:

أولاً : الدراسات العربية

دراسة ابراهيم (2021)

تناولت دور الإدارة الاستراتيجية في التنمية المستدامة: دراسة حالة جامعة الملك خالد بالمملكة العربية السعودية، بالتطبيق على جامعة الملك خالد تضامناً مع رؤية 2030 التي تهدف إلى تمكين الإدارة الاستراتيجية في التنمية المستدامة في الجامعات. وقد وزعت الاستبانة على عينة عشوائية بلغ عددها (60) من أعضاء هيئة التدريس وتم اعتماد (51) استبانة واستبعاد عدد (9) استبانة غير صالحة للتحليل الإحصائي. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وصولاً لقياس ثبات وصدق الاستبانة. وبالتالي ثبات صحة الفرضيات يشير إلى أن هنالك علاقة توافقية بين الإدارة الاستراتيجية والتنمية المستدامة بجامعة الملك خالد. كما وجدت علاقة طردية بين تحسين أداء الجامعات السعودية واستمرارية تطورها. هذه الدراسة تعد فرصة لشرح أهمية الإدارة الاستراتيجية وأهداف تطبيقها خاصة في إدارات الأعمال لتوضيح فكرة العمل الدائم سعياً لرفع درجة الوعي بأهمية رؤية قيادة الأعمال التنموية.

دراسة السيابي (2023)

هدفت دراسة السيابي (2023) إلى استعراض دور الإدارة الاستراتيجية كأداة ناجحة في تسيير وتوجيه حاضر ومستقبل المنظمات بمختلف أشكالها وأنواعها، والتأكيد على أهمية هذه الأداة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بكل أبعادها،

باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، ويتضح من خلال نتائج الدراسة بأن هناك ارتباط وثيق بين أهداف المنظمة الإستراتيجية و أهداف التنمية المستدامة و لا يمكن الفصل بينهما، و هذا يرجع لتشابه فلسفة وضعها وبنائها في البداية ورؤيتها وغاياتها في النهاية، فغايات و أهداف التنمية المستدامة ورؤيتها المستقبلية البعيدة تحتم عليها الاعتماد على التخطيط الاستراتيجي كوسيلة عمل ناجعة وتبني الإدارة الإستراتيجية كمنظومة عمل متكامل متجددة و ديناميكية.

دراسة فرحان (2023)

بحثت في أثر الإدارة الاستراتيجية على تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية في الجامعات اليمنية، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وعلى الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات، وتكون مجتمع البحث من عمداء الكليات ونواب عمداء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية في (5) جامعات حكومية (جامعة صنعاء، جامعة تعز، جامعة اب جامعة ذمار، جامعة عمران) والبالغ عددهم (427)، وتم تحديد حجم العينة المطلوبة من مجتمع الدراسة الأصلي بنسبة (40%) من إجمالي حجم مجتمع الدراسة الأصلي حيث بلغت عينة البحث (170)، وأهم النتائج التي توصل إليها البحث هي أن مستوى تطبيق الإدارة الاستراتيجية في الجامعات اليمنية مستوى متوسط، وان ممارسة الجامعات اليمنية للتنمية المستدامة جاء بدرجة أقل من المتوسط، وتوصلت النتائج إلى أن للإدارة الاستراتيجية بكافة أبعادها أثرا إيجابيا ذو دلالة إحصائية على تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات اليمنية.

ثانياً : الدراسات الأجنبية

دراسة (Saveleva, 2017)

هدفت للتعرف على الإدارة الاستراتيجية لسياسة التجميع أثناء تقديم التنمية المستدامة. التكامل والتجميع لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، فتحليل مشكلات التنمية المستدامة للمناطق يظهر أن أحد الأساليب الرئيسية لحل هذه المشكلات هو الانتقال إلى الإدارة الاستراتيجية، إذ تُحدد الإدارة الاستراتيجية بشكل أساسي نتيجة للتغيرات السريعة في البيئة الخارجية وظهور مواقف اقتصادية ومالية يصعب التنبؤ بها، وأحد الشروط المهمة للانتقال إلى الإدارة الاستراتيجية هو عملية العولمة لاقتصاد البلاد، التي لا تحدد فقط الحاجة إلى الاستخدام الفعال للموارد، وبالتالي، فإن الإدارة الاستراتيجية تزيد من فعالية استخدام الإمكانيات التنافسية للمناطق وتوفير تنميتها المستدامة عبر تطوير شبكة من التجمعات الإقليمية والإنتاجية للشركات الصغيرة.

دراسة (Sullivan, et al, 2019)

تطرقت إلى استخدام مفاهيم البيئة الصناعية والإدارة الاستراتيجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، و تم جمع وتحليل الأدبيات التي تربط بين مجالات البيئة الصناعية واستراتيجية الأعمال والتنمية المستدامة وأظهرت النتائج أن أهداف التنمية المستدامة تحمل صلة بالأعمال من خلال الابتكار والشراكات والتموضع الاستراتيجي، وبالتالي فإن دمج البيئة الصناعية واستراتيجية الأعمال يرتبط ارتباطاً كبيراً بثلاثة من أهداف التنمية المستدامة، فمن خلال الجمع بين نظرية الإدارة الاستراتيجية ومفهوم البيئة الصناعية، يمكن للمنظمات التجارية أن تسهم بشكل إيجابي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع بناء ميزة تنافسية.

دراسة (Drobyazko, et al, 2019)

استهدفت توضيح العوامل المؤثرة في التنمية المستدامة للشركات، إذ وقد تم اقتراح أخذ عوامل التوجه الإداري الاستراتيجي في الاعتبار، عبر تقديم صيغة لمؤشر تكاملي لتأثير جميع العوامل على التنمية المستدامة للشركة، مما يوفر تقييماً أكثر موضوعية لمسار عمليات الإدارة الاستراتيجية للشركات لضمان التنمية المستدامة، وبالتالي، فإن ضمان التنمية المستدامة في الإدارة الاستراتيجية للشركات يتطلب تأثير عدد من العوامل التي تنسم بمؤشرات اقتصادية ومالية وسياسية واجتماعية ونفسية، والتي تُعتبر أدوات لمراقبة استدامة الشركة، ومن بين العديد من العوامل التي تم النظر فيها، من المهم أخذ عوامل التوجه الإداري الاستراتيجي بعين الاعتبار.

دراسة (Rafiq, et al, 2020)

أوضحت التأثير التجريبي لنظام الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة واستخدمت الدراسة استبيانات كأداة لجمع البيانات. تم توزيع ثلاثمائة استبيان بين الشركات الصينية وأظهرت النتائج أن الأداء التنظيمي وساطة جزئية بين نظام الإدارة الاستراتيجية والتنمية المستدامة. وأن هناك تأثير وعلاقة ما بين الإدارة الاستراتيجية والتنمية المستدامة.

التعليق على الدراسات السابقة:

تتمثل دراسة السيابي (2023) في تحليل دور الإدارة الاستراتيجية كأداة فعالة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والتنمية المستدامة. أما دراسة ابراهيم (2021)، فهي تتناول دور الإدارة الاستراتيجية في الجامعات السعودية، وتدعم رؤية 2030. وفيما يتعلق بدراسة فرحان (2023)، فقد تناولت أثر الإدارة الاستراتيجية في الجامعات اليمنية. ودراسة Sullivan وآخرون (2019) تسلط الضوء

على العلاقة بين الإدارة الاستراتيجية والبيئة الصناعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أما دراسة (Saveleva (2017 تبحث في الانتقال إلى الإدارة الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، وتوضح دراسة Drobyazko وآخرون (2019) العوامل المؤثرة في التنمية المستدامة للشركات، ولكنها ليست مخصصة للقطاع الصناعي الفلسطيني، مما يترك مساحة لدراساتك لتقديم رؤى جديدة تتعلق بالعوامل المحلية والمحددات الثقافية والاقتصادية، وأخيراً تتناول دراسة Rafiq وزملاؤه (2020) التأثير التجريبي لنظام الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة.

في حين تستهدف الدراسة الحالية "أثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني" من خلال تسليط الضوء على كيفية تأثير الإدارة الاستراتيجية على مختلف أبعاد التنمية المستدامة. بينما تتناول الدراسات السابقة جوانب متعددة من العلاقة بين الإدارة الاستراتيجية والتنمية المستدامة، وعليه فإن هناك اختلافات ملحوظة بينها وبين الدراسة الحالية، وبشكل عام، الدراسة الحالية مثلت خطوة مهمة نحو فهم كيفية تأثير الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني، مما يملأ فراغاً بحثياً في الأدبيات السابقة ويضيف بُعداً محلياً لهذا الموضوع.

مشكلة الدراسة:

تواجه العديد من المؤسسات والمنظمات العديد من التحديات في ظل التطور التكنولوجي الحاصل والتطورات السريعة في التغيرات على مستوى البيئة الداخلية والخارجية، وبالتالي لا بد من اتباع أساليب إدارية حديثة للتعامل مع تلك التطورات، وتعد الإدارة الاستراتيجية إحدى تلك الطرق الإدارية لتطوير العمل الإداري ورفع أداء المؤسسات والعاملين فيها وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة فيها.

فالقطاع الصناعي في فلسطين أحد أهم أعمدة عجلة التنمية الاقتصادية في فلسطين، إذ أن له دور كبير في تحقيق نمو اقتصادي والتخفيف من مستوى البطالة في الأراضي الفلسطينية وتعزيز صمود المواطن الفلسطيني على أرضه من خلال العمل على تحقيق تنمية مستدامة في ظل ظروف سياسية وأمنية معقدة نتيجة وجود الاحتلال الإسرائيلي والحصار الخانق على الأراضي الفلسطينية، ومن هنا انبثقت مشكلة الدراسة في دراسة أثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني، إذ تتمحور مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيس التالي:

ما أثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني؟
ومن خلال السؤال الرئيسي أعلاه، ينبثق عدة أسئلة وهي كالتالي:

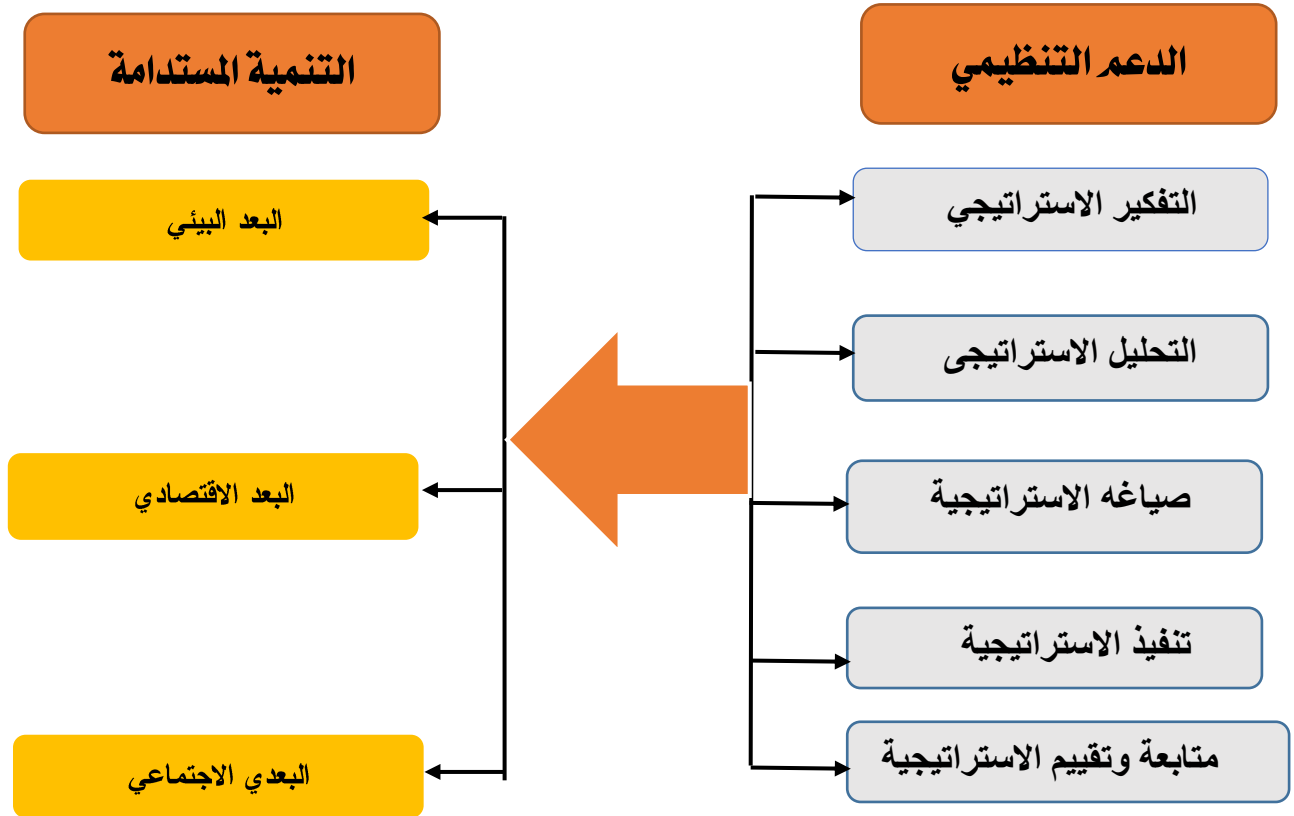
- ما أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد الاقتصادي في القطاع الصناعي الفلسطيني؟
- ما أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد الاجتماعي في القطاع الصناعي الفلسطيني؟
- ما أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد البيئي في القطاع الصناعي الفلسطيني؟

فروض الدراسة:

الفرض الرئيس للدراسة: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني ". وينبثق من هذا الفرض الرئيس عدة فروض فرعية، هي:

- الفرض الفرعي الأول : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد التفكير الاستراتيجي على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني
- الفرض الفرعي الثاني : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد التحليل الاستراتيجي على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني
- الفرض الفرعي الثالث: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد صياغة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني
- الفرض الفرعي الرابع : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد تنفيذ الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني
- الفرض الفرعي الخامس : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لبعد متابعة وتقييم الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني

نموذج الدراسة



شكل رقم (1/1): نموذج الدراسة

المصدر: الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

أهمية الدراسة:

تأتي هذه الدراسة في إطار السعي لفهم أثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني، وذلك لما يشكله هذا القطاع من أهمية اقتصادية واجتماعية وبيئية في تعزيز التنمية الشاملة، وبالتالي تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على كيفية إسهام الإدارة الاستراتيجية في تطوير الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي البعد الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي وعليه تساهم هذه الدراسة في تسليط الضوء على الجوانب الثلاثة الرئيسية للتنمية المستدامة:

1. البعد الاقتصادي: من الأهمية بمكان توضيح كيف يمكن للإدارة الاستراتيجية أن تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال وضع خطط استثمارية فعّالة، ورصد التهديدات الاقتصادية المتوقعة، والمساهمة في تخفيف البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة.

2. البعد الاجتماعي: تبرز أهمية البحث في هذه الجزئية عبر توضيح دور الإدارة الاستراتيجية في تحسين الظروف الاجتماعية داخل المنظمات من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين، توفير برامج رعاية الموظفين، وتطوير الموارد البشرية لضمان بيئة عمل صحية ومستدامة.

3. البعد البيئي: تظهر أهمية البحث هنا من خلال إظهار مدى مساهمة الإدارة الاستراتيجية في الحد من التأثيرات السلبية على البيئة عبر تبني سياسات طويلة الأمد للحفاظ على الأنظمة البيئية وتقليل التلوث، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية.

فمن خلال هذه الدراسة، يأمل الباحث تقديم توصيات عملية يمكن أن تُعزز من تطبيق الإدارة الاستراتيجية بشكل فعّال في القطاع الصناعي الفلسطيني، مما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة للتعرف على أثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني، وكذلك تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف على أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد الاقتصادي في القطاع الصناعي الفلسطيني.
- توضيح أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد الاجتماعي في القطاع الصناعي الفلسطيني.
- دراسة أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد البيئي في القطاع الصناعي الفلسطيني.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: القطاع الصناعي الفلسطيني في الضفة الغربية.
الحدود البشرية: المسؤولين في القطاع الصناعي الفلسطيني في الضفة الغربية.
الحدود الموضوعية: تتحدد الدراسة موضوعياً في أثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من الإجراءات البحثية القائمة على جمع الحقائق والبيانات، وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلًا كافيًا ودقيقًا لاستخلاص النتائج وتفسيرها وهذا ما يلائم موضوع البحث "أثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني من وجهة نظر المسؤولين في القطاع الصناعي في الضفة الغربية".

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من المسؤولين في القطاع الصناعي في الضفة الغربية.

عينة الدراسة:

نظراً لاتساع مجتمع الدراسة وصعوبة الوصول لكافة أفراد المجتمع، تم أخذ عينة متاحة من الموظفين الإداريين في القطاع الصناعي الفلسطيني بالضفة الغربية، إذ بلغت عينة الدراسة (100) من الموظفين الإداريين في القطاع الصناعي في الضفة الغربية، وتم استرداد (100) استبانة صالحة للتحليل، بما يعني ان نسبة الاستجابة كانت 100% من مجموع الاستبانات التي تم تعبئتها، بعد ان تم التأكد من صحتها وتعبئتها بالشكل الصحيح. وفيما يأتي وصف لخصائص عينة الدراسة حسب متغيراتها الديمغرافية وهي كما يلي

جدول (1): توزيع عينة الدراسة بحسب متغيرات الدراسة الديمغرافية

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية %
النوع الاجتماعي	ذكر	75	75%
	انثى	25	25%
	المجموع	100	100%
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	8	8%
	بكالوريوس	80	80%
	ماجستير فأعلى	12	12%
	المجموع	100	100%
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	32	32%
	من 5 سنوات - أقل من 10 سنوات	10	10%
	10 سنوات فأكثر	58	58%
	المجموع	100	100%

ومن خلال نتائج الواردة في الجدول السابق كانت نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث، فبلغت نسبة الذكور 75%، بينما بلغت نسبة الإناث 25% من العينة التي شملتها الدراسة. وفيما يتعلق بمتغير المؤهل العلمي فكانت النسبة الأكبر من العينة التي مثلتها الدراسة لديها مؤهل علمي (بكالوريوس) حيث وصلت نسبتهم إلى 80% من عينة الدراسة، تلاها المؤهل العلمي (ماجستير فأعلى) بنسبة 12%، وأقلها كان للمؤهل العلمي (دبلوم فأقل) بنسبة 8% من عينة الدراسة. أما النتائج المتعلقة بمتغير سنوات الخبرة فأشارت إلى أن النسبة الأكبر من العينة التي مثلتها الدراسة لديها سنوات خبرة ضمن الفئة (10 سنوات فأكثر) حيث وصلت نسبتهم إلى 58% من عينة الدراسة، تلاها الفئة (أقل من 5 سنوات) بنسبة 32%، وأقلها كان للفئة (من 5 سنوات- أقل من 10 سنوات) بنسبة 10% من عينة الدراسة.

أداة الدراسة:

استخدم الباحث أداة الدراسة الاستبانة، وتعد الاستبانة أداة من أدوات جمع البيانات من عينة الدراسة، دون تدخل الباحث، وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة أو الفقرات، يتم صياغتها وفق أسس منهجية، قابلة للتحليل واستخراج النتائج؛ لتحقيق هدف الدراسة، وتستخدم الاستبانة؛ لجمع المعلومات الكمية، حيث حُدد هدف الاستبانة وهو التعرف على أثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني من وجهة نظر المسؤولين في القطاع الصناعي في الضفة الغربية، وتم صياغة فقرات الاستبانة التي تكونت من قسمين وهما:

- القسم الأول عبارة عن معلومات أولية عن أفراد عينة الدراسة الذين سيعبئون الاستبانة التي تتضمن بيانات ديمغرافية عامة مثل: (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة).
- القسم الثاني تكون من فقرات الاستبانة وفيها يحاول الباحث جمع المعلومات المتعلقة بأثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني من خلال عدة محاور تجيب على فرضيات وأسئلة الدراسة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، حيث تبدأ بـ (غير موافق بشدة) وتعطى درجة واحدة فقط، ثم (غير موافق) وتعطى درجتين، ومن ثم (محايد) وتعطى (3) درجات، و(موافق) وتعطى (4) درجات، وأخيراً (موافق بشدة) وتعطى (5) درجات، وتكون هذا القسم من 3 محاور رئيسية وهي:

1. المحور الأول: أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد الاقتصادي في القطاع الصناعي الفلسطيني وضمن (6) فقرات.

2. المحور الثاني: أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد الاجتماعي في القطاع الصناعي الفلسطيني وضمن (6) فقرات.

3. المحور الثالث: أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد البيئي في القطاع الصناعي الفلسطيني وضمن (6) فقرات.

صدق الاستبانة:

اعتمد الباحث في الدراسة الحالية على استخدام صِدَق المحكّمين، وهو ما يُعرف بالصّدَق المنطقي، وذلك بعرض المقياس على (4) محكمين من ذوي الاختصاص بهدف التّأكد من مناسبة المقياس لما أُعدّ من أجله، والتّأكد من سلامة صياغة الفقرات، وطلب منهم إبداء الرأي حول فقرات الدراسة وذلك بالتعديل وإلغاء بعض الفقرات وحذفها، وبناءً على ملاحظات المحكمين تم تعديل أداة الدراسة لتصبح بصورتها النهائية التي تم توزيعها على أفراد العينة، وأجمع جميع المحكمون على صلاحية الفقرات مع القيام ببعض التعديلات اللغوية.

ثبات الاستبانة:

استخدم الباحث طريقة الاتّساق الداخلي باستخدام معادلة كرونباخ ألفا؛ وبلغ معامل ثبات الاتساق الداخلي للاستبانة ككل (0.835)، وهذا بدوره يشير إلى صلاحية الأداة، والجدول الآتي يوضح النتائج الخاصة بذلك.

جدول (2): معاملات ثبات محاور الاستبانة بطريقة كرونباخ ألفا

المحاور	معامل ثبات كرونباخ ألفا
المحور الأول: أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد الاقتصادي في القطاع الصناعي الفلسطيني	0.654
المحور الثاني: أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد الاجتماعي في القطاع الصناعي الفلسطيني	0.769
المحور الثالث: أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد البيئي في القطاع الصناعي الفلسطيني	0.623
الأداة ككل	0.835

المعالجات الإحصائية:

للإجابة عن تساؤلات الدراسة، استخدم الباحث برنامج الرُّزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتمّ استخدام التكرارات والنسب المئوية، والمتوسّطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وحساب ثبات الاستبانة باستخدام معادلة "كرونباخ ألفا" (Cronbach's Alpha)، واختبار العينة

الواحدة (One Sample t- test) لفحص الفروق في استجابات عينة الدراسة نحو أثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني، واستخدم اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Samples t-test) لفحص الفرضيات المتعلقة بالمتغيرات الديمغرافية ذات المستويين مثل النوع الاجتماعي، وتحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لفحص الفرضيات المتعلقة بالمتغيرات الديمغرافية والتي تشمل أكثر من مستويين مثل المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، واختبار (LSD) للمقارنات البعدية.

نتائج الدراسة:

للإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس والأسئلة الفرعية المرتبطة به تمّ استخراج النتائج التي تتعلق بمحاور أداة الدراسة (الاستبانة) تبعاً لإجابات عينة الدراسة التي تم اختيارها، حيث تمّ استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات المحاور، وقام الباحث بتحديد خمس فترات للفصل بين الدرجات المرتفعة والمنخفضة؛ إذ حسب طول المدى وهو (5-1 = 4) ثم قسمته على 5 فترات (5/4 = 0.8) وعليه فإن طول الفترة هو (0.8) وعليه اعتمد الباحث التقدير التالي، للفصل ما بين الدرجات، وبيان ذلك فيما يلي:

- المتوسط الحسابي (4.21 فأكثر ويعادل 84.2% فأعلى) درجة كبيرة جداً.
- المتوسط الحسابي (3.41- 4.20 ويعادل 68.2%- 84.0%) درجة كبيرة.
- المتوسط الحسابي (2.61-3.40 ويعادل 52.2%- 68.0%) درجة متوسطة.
- المتوسط الحسابي (1.81-2.60 ويعادل 36.2%- 52.0%) درجة قليلة.
- المتوسط الحسابي (أقل من 1.81) درجة قليلة جداً.

نصّ سؤال الدراسة الرئيسي على: "ما أثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني؟"

وبهدف الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس والتوصل إلى النتائج الكلية المتعلقة بأثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني والخاصة بعينة الدراسة حُسبت التكرارات والمتوسطات الحسابية ودرجة الموافقة المتعلقة بإجابات العينة، والجدول (3) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب لمحاور الدراسة ككل.

جدول (3): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الدراسة والدرجة الكلية

رقم البعد	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد الاقتصادي في القطاع الصناعي الفلسطيني	4.25	.373	85	كبيرة جداً
2	أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد الاجتماعي في القطاع الصناعي الفلسطيني	4.19	.366	83.8	كبيرة
3	أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد البيئي في القطاع الصناعي الفلسطيني	4.21	.365	84.2	كبيرة جداً
	الدرجة الكلية	4.22	.322	84.4	كبيرة جداً

تشير النتائج الواردة في الجدول (3) إلى أن محور (أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد الاقتصادي في القطاع الصناعي الفلسطيني) كان بالمرتبة الأولى إذ بلغ المتوسط الحسابي على هذا المحور (4.25) وبنسبة مئوية (85%) وبدرجة موافقة كبيرة جداً، وجاء محور (أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد البيئي في القطاع الصناعي الفلسطيني) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.21) وبنسبة مئوية (84.2%) وبدرجة موافقة كبيرة جداً، بينما جاء المحور (أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد الاجتماعي في القطاع الصناعي الفلسطيني) في المرتبة الثالثة والاختيرة بمتوسط حسابي (4.19) وبنسبة مئوية (83.8%). وللإجابة عن السؤال الرئيس والمتمثل في (ما أثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني؟) فقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.22) وبنسبة مئوية (84.4%) وبدرجة موافقة كبيرة جداً مما يدل على أن أثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني من وجهة نظر المسؤولين في القطاع الصناعي في الضفة الغربية كبير.

يشير الباحث هنا أنه بناءً على النتائج أعلاه تعكس إدراكاً قوياً من قبل المسؤولين في القطاع الصناعي بأهمية الإدارة الاستراتيجية في تعزيز التنمية المستدامة، وهذا يشير إلى أن الاستراتيجيات المدروسة والمخطط لها بشكل جيد تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للقطاع، فالبعد الاقتصادي جاء في المرتبة الأولى، مما يدل على أن المسؤولين في القطاع الصناعي الفلسطيني يرون أن الإدارة الاستراتيجية تساهم بشكل كبير في تحسين الأداء الاقتصادي، سواء من خلال زيادة الإنتاجية، تعزيز التنافسية، أو تحسين استخدام الموارد. وأن تأثير الإدارة الاستراتيجية على البعد البيئي جاء أيضاً بمستوى عالٍ، مما يدل على أن هناك وعياً متزايداً بأهمية الاستدامة البيئية في العمليات الصناعية، وهذا يتوافق مع التوجهات العالمية نحو الحفاظ على البيئة وتقليل الأثر السلبي للصناعات على الموارد الطبيعية. في حين جاء

البعد الاجتماعي في المرتبة الثالثة، لا يزال يشير إلى أن الإدارة الاستراتيجية تلعب دوراً مهماً في تعزيز الجوانب الاجتماعية، مثل تحسين ظروف العمل وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. وعليه فإن النتائج توضح أهمية تكامل الأبعاد الثلاثة (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية) في إطار الإدارة الاستراتيجية لتعزيز التنمية المستدامة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد الاقتصادي في القطاع الصناعي الفلسطيني؟

وللإجابة عن السؤال الدراسة الأولى اشتمل محور الدراسة الأولى على (6) فقرات مختلفة لقياس أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد الاقتصادي في القطاع الصناعي الفلسطيني من وجهة نظر العينة التي شملتها الدراسة، وحُسبت التكرارات والمتوسطات الحسابية ودرجة الموافقة المتعلقة بإجابات العينة، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الأول المتعلقة بأثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد الاقتصادي في القطاع الصناعي الفلسطيني

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	تعمل الإدارة الاستراتيجية على رصد الفرص المتاحة في محيط المنظمة في جانب الاستثمار وزيادة دخلها.	4.04	.710	80.8	كبيرة
2	تضع الإدارة الاستراتيجية الخطط والسياسات لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمنظمة.	4.13	.442	82.6	كبيرة
3	تعزز الإدارة الاستراتيجية النمو الاقتصادي للمنظمة.	4.41	.605	88.2	كبيرة جداً
4	ترقب الإدارة الاستراتيجية التهديدات المتوقعة في بيئة المنظمة الاقتصادية.	4.26	.525	85.2	كبيرة جداً
5	تضع الإدارة الاستراتيجية إجراءات وسياسات لتقادي التهديدات الاقتصادية في المنظمة.	4.25	.557	85	كبيرة جداً
6	تصنع الإدارة الخطط اللازمة من أجل المساهمة في خلق فرص عمل للتخفيف من نسب البطالة.	4.39	.790	87.8	كبيرة جداً
	الدرجة الكلية لمحور أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد الاقتصادي في القطاع الصناعي الفلسطيني	4.25	.373	85	كبيرة جداً

يتضح من الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد الاقتصادي في القطاع الصناعي الفلسطيني تراوحت ما بين (4.41- 4.48)، واشتملت على (6) فقرات كان مستوى الموافقة عليها قد تراوح ما بين الكبيرة والكبيرة جداً. وجاءت فقرة "تعزز الإدارة الاستراتيجية النمو الاقتصادي للمنظمة" بالمرتبة الأولى

بمتوسط حسابي قدره (4.41) وبنسبة مئوية (88.2%) وبدرجة موافقة كبيرة جداً، تلاها فقرة "تصنيف الإدارة الخطط اللازمة من أجل المساهمة في خلق فرص عمل للتخفيف من نسب البطالة" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (4.39) وبنسبة مئوية (87.8%) وبدرجة موافقة كبيرة جداً، تلاها الفقرة "ترقب الإدارة الاستراتيجية التهديدات المتوقعة في بيئة المنظمة الاقتصادية" بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (4.26) وبنسبة مئوية (85.2%) وبدرجة موافقة كبيرة جداً، بينما جاءت فقرة "تعمل الإدارة الاستراتيجية على رصد الفرص المتاحة في محيط المنظمة في جانب الاستثمار وزيادة دخلها" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (4.04) وبنسبة مئوية (80.8%) وبدرجة موافقة كبيرة. وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد الاقتصادي في القطاع الصناعي الفلسطيني (4.25) وبنسبة مئوية (85%) وبدرجة موافقة كبيرة جداً، وهذا يدل على أن أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد الاقتصادي في القطاع الصناعي الفلسطيني كبير جداً.

بناءً على ما سبق يشير الباحث هنا إلى وجود إدراك قوي من قبل المسؤولين في هذا القطاع بأهمية الإدارة الاستراتيجية في تعزيز الأداء الاقتصادي للمنظمات، فالشاركون يرون أن الإدارة الاستراتيجية تلعب دوراً حيوياً في تعزيز النمو الاقتصادي ورصد الفرص المتاحة والتصدي للتحديات، مما يعكس قناعة المسؤولين بأن وجود استراتيجيات فعالة يمكن أن يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وزيادة الأرباح، ليعكس الوعي بمدى تأثير التخطيط الاستراتيجي في مواجهة القضايا الاجتماعية، مثل البطالة التي تمثل تحدياً كبيراً في المجتمع الفلسطيني. وبالتالي أهمية التنبؤ بالتهديدات الاقتصادية ورصد الفرص، ليعزز من قدرة الإدارة الاستراتيجية على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية المستمرة وتعزيز قدرة المنظمات على المنافسة، وعليه فإن هناك وعياً متزايداً بأهمية الإدارة الاستراتيجية في دعم التنمية الاقتصادية في القطاع الصناعي الفلسطيني.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد الاجتماعي في القطاع الصناعي الفلسطيني؟

وللإجابة عن السؤال الثاني اشتمل محور الدراسة الثاني على (6) فقرات مختلفة لقياس أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد الاجتماعي في القطاع الصناعي الفلسطيني من وجهة نظر العينة التي شملتها الدراسة، وحُسبت التكرارات والمتوسطات الحسابية ودرجة الموافقة المتعلقة بإجابات العينة، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثاني المتعلقة بأثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد الاجتماعي في القطاع الصناعي الفلسطيني

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	تضع الإدارة الاستراتيجية الخطط والبرامج التدريبية لتطوير الموارد البشرية في المنظمة.	3.96	.602	79.2	كبيرة
2	تضع الإدارة الاستراتيجية برامج لرعاية الموظفين مثل بدلات النقل والسكن ومعاشات التقاعد والتأمين الصحي.	3.82	.821	76.4	كبيرة
3	تُرسى الإدارة الاستراتيجية ضوابط أخلاقية من أجل تكافؤ الفرص بين العاملين في المنظمة.	4.15	.386	83	كبيرة
4	تضع الإدارة الاستراتيجية الخطط لتعزيز المساواة بين الجنسين في الترقية والخدمات الاجتماعي في المنظمة.	4.24	.740	84.8	كبيرة جداً
5	تضع الإدارة الاستراتيجية الخطط والإجراءات من أجل تفعيل مسؤوليتها الاجتماعية ولعب دورها الإنساني في المجتمع.	4.46	.744	89.2	كبيرة جداً
6	تضع الإدارة الاستراتيجية سياسات طويلة الأمد لتحسين المكافآت والاجور لدى العاملين من أجل ضمان حياة كريمة للجميع داخل المنظمة.	4.48	.502	89.6	كبيرة جداً
	الدرجة الكلية لمحور أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد الاجتماعي في القطاع الصناعي الفلسطيني	4.19	366.	83.8	كبيرة

يتضح من الجدول (5) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد الاجتماعي في القطاع الصناعي الفلسطيني تراوحت ما بين (4.48- 3.82)، واشتملت على (6) فقرات كان مستوى الموافقة عليها قد تراوح ما بين الكبيرة والكبيرة جداً. وجاءت فقرة "تضع الإدارة الاستراتيجية سياسات طويلة الأمد لتحسين المكافآت والاجور لدى العاملين من أجل ضمان حياة كريمة للجميع داخل المنظمة" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.48) وبنسبة مئوية (89.6%) وبدرجة موافقة كبيرة جداً، تلاها فقرة "تضع الإدارة الاستراتيجية الخطط والإجراءات من أجل تفعيل مسؤوليتها الاجتماعية ولعب دورها الإنساني في المجتمع" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (4.46) وبنسبة مئوية (89.2%) وبدرجة موافقة كبيرة جداً، تلاها الفقرة "تضع الإدارة الاستراتيجية الخطط لتعزيز المساواة بين الجنسين في الترقية والخدمات الاجتماعي في المنظمة" بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (4.24) وبنسبة مئوية (84.8%) وبدرجة موافقة كبيرة جداً، بينما جاءت فقرة "تضع

الإدارة الاستراتيجية برامج لرعاية الموظفين مثل بدلات النقل والسكن ومعاشات التقاعد والتأمين الصحي" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.82) ونسبة مئوية (76.4%) وبدرجة موافقة كبيرة. وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد الاجتماعي في القطاع الصناعي الفلسطيني (4.19) ونسبة مئوية (83.8%) وبدرجة موافقة كبيرة، وهذا يدل على أن أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد الاجتماعي في القطاع الصناعي الفلسطيني من وجهة نظر المسؤولين في القطاع الصناعي في الضفة الغربية كبير.

ومن هنا يعزو الباحث تلك النتيجة إلى وجود وعي متزايد بين المسؤولين بأهمية الدور الذي تلعبه الإدارة الاستراتيجية في تعزيز الجوانب الاجتماعية داخل المنظمات لتعزيز حياة الموظفين وضمان بيئة عمل مستقرة وداعمة. ويدل هذا الاهتمام على إدراك المسؤولين بأن الإدارة الاستراتيجية ليست مجرد أداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية، بل هي أيضاً وسيلة لتعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة بين العاملين، مما يعكس التزام المنظمات بمبادئ المسؤولية الاجتماعية، فالإدارة الاستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المتنوعة للعاملين، مما يعزز روح التعاون والولاء داخل المؤسسات، لذا، يمكن القول إن الإدارة الاستراتيجية تسهم في خلق بيئة عمل صحية تسهم بدورها في تعزيز التنمية الاجتماعية، وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من نجاح واستدامة المؤسسات في ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد البيئي في القطاع الصناعي الفلسطيني ؟

وللإجابة عن السؤال الدراسة الثالث اشتمل محور الدراسة الثالث على (6) فقرات مختلفة لقياس أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد البيئي في القطاع الصناعي الفلسطيني من وجهة نظر العينة التي شملتها الدراسة، وحُسبت التكرارات والمتوسطات الحسابية ودرجة الموافقة المتعلقة بإجابات العينة، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث المتعلقة بأثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد البيئي في القطاع الصناعي الفلسطيني

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المستوى
1	ترصد الإدارة الاستراتيجية كل الأخطار البيئية المتوقعة في المنظمة.	4.07	.671	81.4	كبيرة
2	تضع الإدارة الاستراتيجية الخطط لتقادي التهديدات البيئية الكامنة في المنظمة.	4.05	.809	81	كبيرة
3	تحدد الإدارة الاستراتيجية وتقيس مدى مساهمة المنظمة في المحافظة على الأنظمة الأيكولوجية البيئية.	4.27	.446	85.4	كبيرة جداً
4	تضع الإدارة الاستراتيجية الخطط طويلة الأمد للحد من التأثيرات السلبية لنشاطاتها الصناعية على البيئة.	4.59	.494	91.8	كبيرة جداً
5	تضع الإدارة الاستراتيجية السياسات طويلة الأمد من أجل إبراز رؤية وسياسة المنظمة حول الحد من التلوث البيئي.	3.94	.633	78.8	كبيرة
6	تحدد الإدارة الاستراتيجية سياسة المنظمة طويلة المدى حول ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية والحد من الهدر العشوائي لها.	4.37	.597	87.4	كبيرة جداً
	الدرجة الكلية لمحوّر أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد البيئي في القطاع الصناعي الفلسطيني	4.21	356.	84.2	كبيرة جداً

يتضح من الجدول (6) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة على محور أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد البيئي في القطاع الصناعي الفلسطيني تراوحت ما بين (4.59-3.94)، واشتملت على (6) فقرات كان مستوى الموافقة عليها جميعها كبيراً جداً. وجاءت فقرة "تضع الإدارة الاستراتيجية الخطط طويلة الأمد للحد من التأثيرات السلبية لنشاطاتها الصناعية على البيئة" بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.59) وبنسبة مئوية (91.8%) وبدرجة موافقة كبيرة جداً، تلاها فقرة "تحدد الإدارة الاستراتيجية سياسة المنظمة طويلة المدى حول ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية والحد من الهدر العشوائي لها" بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (4.37) وبنسبة مئوية (87.4%) وبدرجة موافقة كبيرة جداً،

تلاها الفقرة "تحدد الإدارة الاستراتيجية وتقيس مدى مساهمة المنظمة في المحافظة على الأنظمة الأيكولوجية البيئية" بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (4.27) وبنسبة مئوية (85.4%) وبدرجة موافقة كبيرة جداً، بينما جاءت الفقرة "تضع الإدارة الاستراتيجية السياسات طويلة الأمد

من أجل إبراز رؤية وسياسة المنظمة حول الحد من التلوث البيئي " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.94) وبنسبة مئوية (78.8%) وبدرجة موافقة كبيرة. وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لمحور أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد البيئي في القطاع الصناعي الفلسطيني (4.21) وبنسبة مئوية (84.2%) وبدرجة موافقة كبيرة جداً، وهذا يدل على أن أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد البيئي في القطاع الصناعي الفلسطيني من وجهة نظر المسؤولين في القطاع الصناعي في الضفة الغربية كبير.

بناء على النتائج أعلاه يشير الباحث إلى أن هناك التزاماً واضحاً من قبل المنظمات بالاستجابة للتحديات البيئية التي تواجهها، ويتجلى هذا الالتزام في تطبيق خطط طويلة الأمد تهدف إلى تقليل الآثار السلبية للنشاطات الصناعية، مما يدل على وعي الإدارة بأهمية تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والحفاظ على البيئة، وإن رصد الأخطار البيئية ووضع استراتيجيات لتفادي التهديدات البيئية يشير إلى تحول في الفكر الإداري نحو اعتبار البيئة جزءاً أساسياً من استراتيجية العمل بدلاً من كونها مجرد اعتبارات ثانوية، كما يعكس تحديد سياسات لترشيد استهلاك الموارد الطبيعية والحد من الهدر العشوائي، وعياً متزايداً بأهمية الاستدامة البيئية، فهذه السياسات لا تسهم فقط في حماية البيئة، بل تعزز أيضاً من سمعة المنظمات وتزيد من ولاء العملاء والمجتمع.

النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) للإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني.

لتوضيح نتيجة الفرضية السابقة استخدم اختبار الانحدار الخطي البسيط (simple linear regression)، للتحقق من معنوية العلاقة وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول رقم (8) التالي:

جدول (8): نتائج اختبارات لعينة واحدة للفرق بين متوسط العينة ومتوسط المجتمع لمقياس محاور الاستبانة المتعلقة بأثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني

المتغير	المعامل	قيمة (T)	R	R Square	F	مستوى الدلالة
الثابت (الإدارة الاستراتيجية)	1.133	5.594	0.839	0.704	33.305	*.000
التنمية المستدامة	.726	15.274				

*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 = \alpha$)

تبين من الجدول رقم (8) السابق أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.00 وهي أقل من القيمة المحدد في الفرضية لذلك فأننا نرفض صحة الفرضية ونقول انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني.

النتيجة أعلاه تعكس أهمية الاستراتيجيات المدروسة والمخطط لها في تعزيز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن هذا القطاع، فالارتباط القوي بين الإدارة الاستراتيجية والتنمية المستدامة يعكس قدرة المنظمات على تحقيق أهدافها بعيدة المدى من خلال التوجيه الفعال للموارد وتبني ممارسات تضمن الاستدامة، وهذه النتائج تعزز فكرة أن الإدارة الاستراتيجية ليست مجرد وظيفة إدارية، بل هي عنصر محوري في بناء استدامة اقتصادية واجتماعية، حيث تُعتبر استراتيجيات التخطيط والتنفيذ القوي بمثابة محرك رئيسي لتمكين القطاع الصناعي من مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في استجابة المبحوثين حول أثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة). لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابة المبحوثين حول أثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

ومن أجل الإجابة عن الفرضية الفرعية الأولى، وتحديد الفروق تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي، استخدم اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين (Independent Samples t-test)، ونتائج الجدول (9) تبين ذلك:

الجدول (9): نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق لأثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني تعزى لمتغير النوع الاجتماعي

المحور	الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد الاقتصادي في القطاع الصناعي الفلسطيني	ذكر	75	4.35	.342	1.231	.270
	أنثى	25	3.95	.295		
أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد الاجتماعي في القطاع الصناعي الفلسطيني	ذكر	75	4.25	.377	18.609	*.000
	أنثى	25	3.99	.245		
أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد البيئي في القطاع الصناعي الفلسطيني	ذكر	75	4.27	.379	23.893	*.000
	أنثى	25	4.05	.257		
الدرجة الكلية	ذكر	75	4.29	.321	14.375	*.000
	أنثى	25	3.99	.204		

*دال إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (9) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لأثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني تعزى لمتغير النوع الاجتماعي كانت أقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.00)، وبالتالي نرفض صحة الفرضية الصفرية ونقول بأنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابة المبحوثين حول أثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني تعزى لمتغير النوع الاجتماعي"، وكانت هذه الفروق لصالح الذكور إذ بلغ المتوسط الحسابي لاجاباتهم (4.29) مقارنةً بالمتوسط الحسابي للإناث (3.99)، كما أشارت النتائج الواردة بالجدول إلى عدم وجود فروق إحصائية في محور الدراسة الأول والمتعلق بأثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد الاقتصادي في القطاع الصناعي الفلسطيني حيث بلغ مستوى الدلالة فيها (0.270)، بينما كان هناك فروق دالة إحصائية في محاور الدراسة (أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد الاجتماعي في القطاع الصناعي الفلسطيني، أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد البيئي في القطاع الصناعي الفلسطيني) حيث بلغ مستوى الدلالة فيها (0.00)، (0.00) على التوالي، وكانت هذه الفروق أيضاً لصالح الذكور.

يرى الباحث بأن النتيجة أعلاه تعكس تأثيرات معقدة للعوامل الاجتماعية على الإدراك والأداء في هذا السياق، إذ تتبين الفروق لصالح الذكور في عدة محاور، وخاصة في الأبعاد الاجتماعية والبيئية، مما قد يعكس تموضعاً تقليدياً أو تصورات مختلفة حول دور الجنسين في هذه المجالات، ومن الممكن أن تكون هذه الفروق ناتجة عن اختلافات في الخبرات والمعرفة العملية بين الجنسين، حيث يمكن أن يكون للذكور تجارب أكثر عمقاً أو اهتماماً أكبر في بعض جوانب الإدارة الاستراتيجية، كما قد تعكس النتائج دور البيئة التنظيمية والثقافية التي يمكن أن تؤثر على طريقة تفاعل كل جنس مع مفاهيم التنمية المستدامة، في حين لم تظهر فروق ذات دلالة في الأبعاد الاقتصادية، قد يشير ذلك إلى أن مفاهيم الأداء الاقتصادي في القطاع الصناعي قد تكون أكثر شمولية أو استناداً إلى معايير موحدة تُعتمد بغض النظر عن الجنس. بالتالي، يتطلب الأمر دراسة أعمق لفهم الديناميات وراء هذه الفروق.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابة المبحوثين حول أثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ومن أجل الإجابة عن الفرضية الفرعية الثانية، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way

ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً لمتغير المؤهل العلمي. والجدولان (10) و(11) يبين أن ذلك:

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المحور	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد الاقتصادي في القطاع الصناعي الفلسطيني	دبلوم فأقل	8	4.27	.235
	بكالوريوس	80	4.29	.394
	ماجستير فأعلى	12	3.97	.065
	المجموع	100	4.25	.373
أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد الاجتماعي في القطاع الصناعي الفلسطيني	دبلوم فأقل	8	4.10	.251
	بكالوريوس	80	4.22	.394
	ماجستير فأعلى	12	4.00	.000
	المجموع	100	4.19	.366
أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد البيئي في القطاع الصناعي الفلسطيني	دبلوم فأقل	8	4.08	.345
	بكالوريوس	80	4.26	.380
	ماجستير فأعلى	12	4.03	.156
	المجموع	100	4.22	.365
الدرجة الكلية	دبلوم فأقل	8	4.15	.237
	بكالوريوس	80	4.25	.340
	ماجستير فأعلى	12	4.00	.063
	المجموع	100	4.22	.322

جدول (11): نتائج تحليل التباين الأحادي على الدرجة الكلية لأثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني تعزى لمتغير المؤهل العلمي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	1.029	2	.514	3.922	.023
داخل المجموعات	12.720	97	.131		
المجموع	13.749	99			
بين المجموعات	.566	2	.283	2.159	.121
داخل المجموعات	12.706	97	.131		
المجموع	13.272	99			
بين المجموعات	.695	2	.348	2.701	.072
داخل المجموعات	12.488	97	.129		
المجموع	13.183	99			
بين المجموعات	.708	2	.354	3.587	.031
داخل المجموعات	9.577	97	.099		
المجموع	10.286	99			

يتضح من الجدول (11) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لأثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني تعزى لمتغير المؤهل العلمي كانت أقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.031)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقول بأنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات المبحوثين حول أثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني تعزى لمتغير المؤهل العلمي"، كما أشارت النتائج الواردة بالجدول إلى وجود فروق إحصائية في المحور (أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد الاقتصادي في القطاع الصناعي الفلسطيني) حيث بلغ مستوى الدلالة فيها (0.023)، بينما لم يكن هناك فروق إحصائية في محوري الدراسة (أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد الاجتماعي في القطاع الصناعي الفلسطيني، وأثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد البيئي في القطاع الصناعي الفلسطيني) حيث بلغ مستوى الدلالة فيهما (0.121)، (0.072) على التوالي، ولمعرفة هذه الفروق توضح الجداول التالية النتائج المتعلقة بها:

جدول (12): نتائج اختبار (LSD) لبيان الفروق بين فئات متغير المؤهل العلمي تبعاً للدرجة الكلية

المؤهل العلمي (I)	المؤهل العلمي (J)	فرق المتوسطات الحسابية (I-J)	نسبة الخطأ	مستوى الدلالة
دبلوم فأقل	بكالوريوس	-0.101	0.117	0.386
	ماجستير فأعلى	0.153	0.143	0.289
بكالوريوس	دبلوم فأقل	0.101	0.117	0.386
	ماجستير فأعلى	0.254*	0.097	0.010
ماجستير فأعلى	دبلوم فأقل	-0.153	0.143	0.289
	بكالوريوس	-0.254*	0.097	0.010

تشير النتائج في الجدول السابق والمتعلقة بمحور بالدرجة الكلية إلى أن الفروق كانت ما بين فئتي (بكالوريوس وماجستير فأعلى) والتي كانت لصالح فئة (بكالوريوس).

جدول (13): نتائج اختبار (LSD) لبيان الفروق بين فئات متغير المؤهل العلمي تبعاً لمحور أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد الاقتصادي في القطاع الصناعي الفلسطيني

المؤهل العلمي (I)	المؤهل العلمي (J)	فرق المتوسطات الحسابية (I-J)	نسبة الخطأ	مستوى الدلالة
دبلوم فأقل	بكالوريوس	-0.015	0.134	0.914
	ماجستير فأعلى	0.299	0.165	0.074
بكالوريوس	دبلوم فأقل	0.015	0.134	0.914
	ماجستير فأعلى	0.313*	0.112	0.006
ماجستير فأعلى	دبلوم فأقل	-0.299	0.165	0.074
	بكالوريوس	-0.313*	0.112	0.006

وفيما يتعلق بمحور (أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد الاقتصادي في القطاع الصناعي الفلسطيني) كانت هذه الفروق بين فئتي (بكالوريوس وماجستير فأعلى) والتي كانت لصالح فئة (بكالوريوس).

تشير النتائج أن فئة الحاصلين على درجة بكالوريوس تتمتع برؤية أكثر إيجابية حول تأثير الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة مقارنة بالذين يحملون مؤهلات أعلى، وهذا قد يعكس وجود تصورات أو خبرات متباينة بين الفئات التعليمية المختلفة، حيث قد تكون الخبرات العملية والبيئة التعليمية للحاصلين على البكالوريوس أكثر ارتباطاً بالواقع الصناعي المحلي، في حين أن الحاصلين على درجات أعلى قد يركزون على المفاهيم النظرية أو الجوانب الأكاديمية للإدارة الاستراتيجية، مما قد يقلل من إدراكهم لتأثيراتها المباشرة في السياق الصناعي. كما أن الفجوة في الإدراك بين الفئات قد تعكس أيضاً الاختلافات في الاحتياجات والتوقعات المتعلقة بالتنمية المستدامة في القطاعات الصناعية، حيث يمكن أن يُعزى الفهم العميق للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة إلى الخبرات العملية التي يكتسبها الأفراد من خلال دراستهم وتطبيقهم للإدارة الاستراتيجية في هذا القطاع.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابة المبحوثين حول اثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

ومن أجل الإجابة عن الفرضية الفرعية الثالثة، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق تبعاً لمتغير سنوات الخبرة. والجدولان (14) و(15) يبينان ذلك:

جدول (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني تعزى لمتغير سنوات الخبرة

المحور	المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد الاقتصادي في القطاع الصناعي الفلسطيني	أقل من 5 سنوات	32	4.08	.254
	من 5- 10 سنوات	10	3.98	.053
	10 سنوات فأكثر	58	4.38	.400
	المجموع	100	4.25	.373
أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد الاجتماعي في القطاع الصناعي الفلسطيني	أقل من 5 سنوات	32	4.14	.190
	من 5- 10 سنوات	10	4.00	.000
	10 سنوات فأكثر	58	4.24	.450
	المجموع	100	4.19	.366
أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد البيئي في القطاع الصناعي الفلسطيني	أقل من 5 سنوات	32	4.22	.256
	من 5- 10 سنوات	10	4.00	.000
	10 سنوات فأكثر	58	4.25	.432
	المجموع	100	4.22	.365
الدرجة الكلية	أقل من 5 سنوات	32	4.15	.224
	من 5- 10 سنوات	10	3.99	.018
	10 سنوات فأكثر	58	4.29	.369
	المجموع	100	4.22	.322

جدول (15): نتائج تحليل التباين الأحادي على الدرجة الكلية لأثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني تعزى لمتغير سنوات الخبرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2.612	2	1.306	11.377	.000
داخل المجموعات	11.137	97	.115		
المجموع	13.749	99			
بين المجموعات	.590	2	.295	2.255	.110
داخل المجموعات	12.682	97	.131		
المجموع	13.272	99			
بين المجموعات	.534	2	.267	2.047	.135
داخل المجموعات	12.649	97	.130		
المجموع	13.183	99			
بين المجموعات	.969	2	.484	5.042	.008
داخل المجموعات	9.317	97	.096		
المجموع	10.286	99			

يتضح من الجدول (15) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوب على الدرجة الكلية لأثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني تعزى لمتغير سنوات الخبرة كانت أقل من قيمة مستوى الدلالة المحدد للدراسة ($\alpha \leq 0.05$) والتي بلغت (0.008)، وبالتالي نرفض صحة الفرضية الصفرية ونقول بأنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات المبحوثين حول أثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني تعزى لمتغير سنوات الخبرة"، كما أشارت النتائج الواردة بالجدول إلى عدم وجود فروق إحصائية في المحورين (أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد الاجتماعي في القطاع الصناعي الفلسطيني، أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد البيئي في القطاع الصناعي الفلسطيني) حيث بلغ مستوى الدلالة فيها (0.110)، (0.135) على التوالي، بينما كان هناك فروق إحصائية في محور الدراسة (أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البعد الاقتصادي في القطاع الصناعي الفلسطيني) حيث بلغ مستوى الدلالة فيها (0.00)، ولمعرفة هذه الفروق توضح الجداول التالية النتائج المتعلقة بها:

جدول (16): نتائج اختبار (LSD) لبيان الفروق بين فئات متغير سنوات الخبرة تبعاً للدرجة الكلية

المؤهل العلمي (I)	المؤهل العلمي (J)	فرق المتوسطات الحسابية (I-J)	نسبة الخطأ	مستوى الدلالة
أقل من 5 سنوات	من 5- 10 سنوات	.153	.112	.176
	10 سنوات فأكثر	-.144*	.068	.038
من 5- 10 سنوات	أقل من 5 سنوات	-.153	.112	.176
	10 سنوات فأكثر	-.297*	.106	.006
10 سنوات فأكثر	أقل من 5 سنوات	.144*	.068	.038
	من 5- 10 سنوات	.297*	.106	.006

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للمحور كانت هذه الفروق بين فئتي (أقل من 5 سنوات و 10 سنوات فأكثر) والتي كانت لصالح فئة (10 سنوات فأكثر)، وبين فئتي (من 5- 10 سنوات و 10 سنوات فأكثر) والتي كانت لصالح فئة (10 سنوات فأكثر).

تشير النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول أثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني تعزى لمتغير سنوات الخبرة، وبالتالي يرى الباحث أن سنوات الخبرة تلعب دوراً حاسماً في تشكيل وجهات نظر الأفراد حول تأثير الإدارة الاستراتيجية على الأبعاد الاقتصادية، حيث أظهرت الفئات ذات الخبرة الأكبر فهماً أعمق وأفضل حول كيفية تأثير السياسات والاستراتيجيات على تحقيق التنمية المستدامة في هذا

القطاع، ويُعزى ذلك إلى أن الأفراد الذين يمتلكون خبرة عملية تتجاوز العشر سنوات يكونون غالباً أكثر دراية بالتحديات والفرص المتاحة في بيئة العمل، مما يمكنهم من تحليل الأبعاد المختلفة للإدارة الاستراتيجية بشكل أكثر دقة، وعلى العكس، يبدو أن الفئات ذات الخبرة الأقل من خمس سنوات لم تقدم استجابات تدل على فهم عميق لمفاهيم الإدارة الاستراتيجية وأثرها، مما قد يكون نتيجة لافتقارهم للمعرفة العملية الكافية لممارسات الإدارة الفعالة، كما تشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأبعاد الاجتماعية والبيئية، مما قد يعني أن التجارب العملية في تلك المجالات لم تكن بنفس القدر من التأثير أو الأهمية لدى المشاركين.

جدول (17): نتائج اختبار (LSD) لبيان الفروق بين فئات متغير سنوات الخبرة تبعاً لمحور أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد الاقتصادي في القطاع الصناعي الفلسطيني

المؤهل العلمي (I)	المؤهل العلمي (J)	فرق المتوسطات الحسابية (I-J)	نسبة الخطأ	مستوى الدلالة
أقل من 5 سنوات	من 5- 10 سنوات	.100	.123	.417
	10 سنوات فأكثر	-.299*	.075	.000
من 5- 10 سنوات	أقل من 5 سنوات	-.100	.123	.417
	10 سنوات فأكثر	-.399*	.116	.001
10 سنوات فأكثر	أقل من 5 سنوات	.299*	.075	.000
	من 5- 10 سنوات	.399*	.123	.417

وفيما يتعلق بمحور (أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد الاقتصادي في القطاع الصناعي الفلسطيني) كانت هذه الفروق بين فئتي (أقل من 5 سنوات و 10 سنوات فأكثر) والتي كانت لصالح فئة (10 سنوات فأكثر)، وبين فئتي (من 5- 10 سنوات و 10 سنوات فأكثر) والتي كانت لصالح فئة (10 سنوات فأكثر).

النتائج العامة للبحث:

- أثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني كبير.
- أن أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد الاقتصادي في القطاع الصناعي الفلسطيني كبير جداً.
- أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد الاجتماعي في القطاع الصناعي الفلسطيني كبير.
- أثر الإدارة الاستراتيجية على تنمية البُعد البيئي في القطاع الصناعي الفلسطيني كبير.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابة المبحوثين حول أثر الإدارة الاستراتيجية على التنمية المستدامة في القطاع الصناعي الفلسطيني تعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

توصيات البحث:

بناءً على نتائج البحث، يوصي الباحث بما يلي:

- على القطاع الصناعي تعزيز الاستراتيجيات التي تدعم النمو الاقتصادي، مثل إنشاء شراكات مع مؤسسات تعليمية وتدريبية لتحسين مهارات العمالة، مما يعزز القدرة التنافسية ويزيد من فرص العمل.
- توجيه الجهود نحو اكتشاف فرص استثمارية جديدة وتوسيع قاعدة العملاء من خلال حملات تسويقية مبتكرة تهدف إلى زيادة الوعي بالمنتجات المحلية.
- ضرورة عمل الإدارة الاستراتيجية في القطاع الصناعي وضع سياسات واضحة لتحسين أجور ومكافآت العاملين، بما يضمن حياة كريمة للجميع، وذلك من خلال دراسة دورية لمستوى الأجور في القطاع الصناعي.
- تطوير برامج اجتماعية تساهم في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات، مثل دعم المشاريع الاجتماعية المحلية والمشاركة في الحملات الإنسانية، مما يعزز الصورة العامة للشركة ويحقق الاستدامة.
- على القطاعات الصناعية وضع خطط شاملة لتقليل الأثر البيئي لنشاطاتها، تشمل استخدام تقنيات صديقة للبيئة والموارد المتجددة، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لتطوير السياسات التي تدعم التنمية المستدامة، مما يخلق بيئة مواتية للنمو والاستثمار في القطاع الصناعي.

المراجع

أولاً : المراجع العربية

- ابراهيم، إحسان (2021) دور الإدارة الاستراتيجية في التنمية المستدامة: دراسة حالة جامعة الملك خالد بالمملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية، 5(11)، 115-130.
- البلوشي، اسماعيل (2020) أثر عوامل البيئة الخارجية في إدارة استمرارية الأعمال: الدور المعدل للوعي الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي الخاصة في سلطنة عُمان. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
- جابو. احسان (2021). دور الإدارة الاستراتيجية في التنمية المستدامة-دراسة حالة: جامعة الملك خالد بالمملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية و القانونية، 5(11)، 115-130.
- دقة، محمد. (2022). أثر ممارسات التخطيط الاستراتيجي على التنمية المستدامة للمدن الصناعية من خلال الميزة التنافسية. رسالة ماجستير، جامعة فلسطين التقنية. فلسطين.
- الرشيد، عائض (2016) دور الإدارة الاستراتيجية في تحقيق التنمية الإدارية المستدامة في الجامعات السعودية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.
- زرفاوي، آمال (2019) دور الإدارة الاستراتيجية في تحسين الأداء الوظيفي، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، مج4، ع1، ص68-79.
- السيابي، منى. (2023). مساهمة الإدارة الاستراتيجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. مجلة القراءة والمعرفة، 23(264)، 51-80.
- طيبة، حسن. (2022). أثر القيادة الرشيدة على تحقيق التنمية البيئية المستدامة: دراسة ميدانية لموظفي شركة صلة بمحافظة جدة. مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة، المجلد(4)، العدد(7)، ص3688_3724.
- فراحتية، كمال (2018) التنمية المستدامة، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 39(11)، ص277-295.
- فرحان، عبد الله (2023) أثر الإدارة الاستراتيجية على تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية في الجامعات اليمنية، مجلة جامعة البيضاء، 5(4)، 923-947.

- فرحان، عبد الله (2023) أثر الإدارة الإستراتيجية على تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية في الجامعات اليمنية، مجلة جامعة البيضاء، 5(4)، 923-947.
- القطامين، أحمد (2019) الإدارة الاستراتيجية: مفاهيم وحالات تطبيقية. الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان.

ثانياً : المراجع الأجنبية

- Al-Dhaimesh, O. H. (2019). The effect of sustainability accounting disclosures on financial performance: An empirical study on the Jordanian banking sector. *Banks and Bank Systems*, 14(2), 1-20.
- Drobyazko, S., Okulich-Kazarin, V., Rogovyi, A., Goltvenko, O., & Marova, S. (2019). Factors of influence on the sustainable development in the strategy management of corporations. *Academy of Strategic Management Journal*, 18, 1-5.
- Pozdnyakova, U. A., Popkova, E. G., Kuzlaeva, I. M., Lisova, O. M., & Saveleva, N. A. (2017). Strategic management of clustering policy during provision of sustainable development. *Integration and Clustering for Sustainable Economic Growth*, 413-421.
- Rafiq, M., Zhang, X., Yuan, J., Naz, S., & Maqbool, S. (2020). Impact of a balanced scorecard as a strategic management system tool to improve sustainable development: measuring the mediation of organizational performance through PLS-smart. *Sustainability*, 12(4), 1365.
- Sullivan, K., Thomas, S., & Rosano, M. (2018). Using industrial ecology and strategic management concepts to pursue the Sustainable Development Goals. *Journal of cleaner production*, 174, 237-246.

Abstract:

This study aims to understand the impact of strategic management on sustainable development in the Palestinian industrial sector, using a descriptive-analytical approach and questionnaires as a study tool. A random sample of 100 officials in the industrial sector in the West Bank was selected.

The study results indicated a significant impact of strategic management on sustainable development in the Palestinian industrial sector, particularly in the economic dimension. Additionally, the study highlighted a significant positive impact of strategic management on the social and environmental dimensions in this sector.

Based on the findings, the researcher recommended several important actions, including enhancing strategies that support economic growth in the industrial sector, such as forming partnerships with educational and training institutions to improve workforce skills and increase job opportunities. The researcher also recommended developing social programs that contribute to enhancing corporate social responsibility, such as supporting local projects and participating in humanitarian campaigns, to improve the overall image of companies and ensure their sustainability.

The research emphasizes the importance of adopting strategic management as a tool to enhance sustainability in the Palestinian industrial sector and underscores the need to implement the proposed recommendations to achieve the outlined objectives.

Keywords: Strategic Management, Sustainable Development, Palestinian Industrial Sector.